

تصحيح اخطاء

- ١ - ذكر في الصفحة ١٠٣٣ من عدد الجريدة الرسمية ١٥١١ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٥ ان تنحية السيد منيب الماضي كانت بالاستناد الى المادة ١/٤٥ خطأ والصواب ١/١٤٥ .
- ٢ - جرى تعيين الموظفين المذكورين في البند ٧ على الصفحة ١٠٣٣ من عدد الجريدة الرسمية ١٥١١ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٥ في وزارة الزراعة وليس في وزارة الصحة كما ورد خطأ .



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان : الاحد ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٨٠ هـ - الموافق ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٦٠ م العدد ١٥١٥

الفهرس

صفحة	
١١٣٦	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٠ (نظام سياسة التعليم العام لوزارة التربية والتعليم)
١١٣٨	نظام رقم (٥٧) " " (نظام مساعدة ورتبة موظفي التربية والتعليم المحتاجين)
١١٤٠	نظام رقم (٥٨) " " (نظام مؤسسة الاقتراض الزراعي المعدل)
١١٤١	نظام رقم (٥٩) " " (نظام ضريبة المعارف المعدل)
١١٤٢	نظام رقم (٦٠) " " (نظام لوازم سلطة المياه المركزية)
١١٤٦	اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما
١١٤٩	قرار باجراء تعديلات في التعريفة الجمركية
١١٥٠	أمر بتعديل أمر النفاذ رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٠
١١٥٠	أمر صادر بمقتضى المادة الثانية المعدلة من قانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٥٩

هكذا من الأهل

نظام سياسة التعليم العام لوزارة التربية والتعليم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢١ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام سياسة التعليم العام لوزارة التربية والتعليم

رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٠

صادر بموجب المادة ٢٦ من قانون المعارف العام رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام سياسة التعليم العام لوزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٦٠) ويوضع موضع التنفيذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يرسم هذا النظام الخطوط العريضة لسياسة طويلة الأمد تهدف الى تنمية فرص التربية في الاردن وتنويعها وتطويرها وتقويمها تدريجياً ضمن إمكانيات الحكومة المالية ومساهمة الاهلين في نفقات ذلك على أن توضع خطط عامة لتطوير الفرص من الناحية الكيفية وتساويها في جميع الالوية من الناحية الكمية ، وتنفذ الخطط في فترات زمنية محددة .

المادة ٣ - تخطط التربية في المرحلة الابتدائية كما يلي :

أ - مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية ست سنوات ويقبل في هذه المرحلة كل طفل اتم السنة السادسة من عمره .

ب - يكون منهاج التربية الابتدائية منسجماً مع حاجات الطفل وحاجات بيئته المحلية . وتشرف لجنة فنية مركزة على وضع المناهج وتطويرها وتقويمها وتنسجم مع الحاجات المذكورة وتنضج التغيرات التي تدخل على المناهج لموافقة وزارة التربية والتعليم بناء على توصية الهيئة التعليمية في البيئة المحلية .

ج - يوضع منهاج للتدريب البدني والفني في جميع صفوف المرحلة الابتدائية .

د - يوضع منهاج التربية الزراعية للبنين في الصفوف الرابع والخامس والسادس في المدارس الابتدائية الريفية ويقوم الطلاب برعاية الحدائق المدرسية تحت اشراف معلم زراعي متدرب .

هـ - يوضع منهاج للتربية النسوية (التدبير المنزلي) في الصفين الخامس والسادس في جميع المدارس الابتدائية للبنات .

و - تؤمن الوسائل المادية الضرورية لسياسة التعليم حسب ما ورد في (ج ، د ، هـ) في جميع المدارس الابتدائية وذلك ضمن الامكانيات المادية للوزارة .

المادة ٤ - يخطط التعليم في المرحلة الاعدادية كما يلي :

أ - مدة الدراسة في المرحلة الاعدادية ثلاث سنوات بعد المرحلة الابتدائية .

ب - يقبل الطلاب في المدارس الاعدادية حسب توافر الفرص التربوية وحسب الاولوية في العلامات المكتسبة في الامتحانات وفي ضوء القابليات والتحصيل المدرسي في اثناء المرحلة الابتدائية .

ج - يشمل منهاج الدراسة في المرحلة الاعدادية قسماً ثقافياً عاماً مشتركاً فيما بينها ، وتنوع الدراسة فيما لا يقل عن خمس الوقت الاسبوعي حسب الحاجات المحلية وتوافر الامكانيات المادية بالشكل التالي :

١ - تقرر دروس عملية في الزراعة لاعداد الطلاب في المدارس الاعدادية الريفية لمهنة الزراعة أو لتبنيهم لاستمرار دراستهم في المدارس الثانوية الزراعية أو غيرها .

٢ - توضع دروس عملية مهنية (صناعية) أو تجارية لاعداد طلاب المدارس الاعدادية في المدن لاعداد مهنية (صناعية) أو تجارية أو لتبنيهم لاستمرار دراستهم في المدارس الثانوية الصناعية أو غيرها .

٣ - توضع دروس عملية للتربية النسوية (العلوم المنزلية) في منهاج المدارس الاعدادية للبنات لاعدادهن ربات واعيات للبيوت أو لمواصلة الدراسة في المدارس الثانوية العامة أو المهنية .

٤ - اذا لم تتيسر الوسائل المادية لصنع أية مدرسة اعدادية باحدى الصفات المهنية السالفة ، تعطى في الوقت المخصص لها الوان من النشاط الحر والهوايات والتربية الرياضية الخ ، بحيث يملأ الفراغ بنشاط تربوي مفيد وذلك الى أن تهيأ الوسائل المادية الضرورية لتلك الصفة .

٥ - يزداد الوقت المخصص للنشاط المهني وينوع في مدرسة يعينها تبعاً لتوافر الاساتذة المتخصصين المدرسين والوسائل المادية الضرورية .

المادة ٥ - تخطط الدراسة في المرحلة الثانوية كما يلي :

أ - مدة الدراسة في المرحلة الثانوية على اختلاف انواعها ثلاث سنوات بعد المرحلة الاعدادية .

ب - يقبل الطلاب في المدارس الثانوية حسب توفر هذه المدارس وحسب الاولوية التي تقررها :

١ - امتحانات تقيس القابليات ومدى التحصيل الاكاديمي .

٢ - الدرجة المدرسية في جميع صفوف المرحلة الاعدادية .

ج - تنوع الدراسة في المرحلة الثانوية حسب حاجات البيئة المحلية وحسب توفر الامكانيات المادية مع التأكيد على أهمية التربية العملية في هذه المرحلة وذلك بانشاء مدارس ثانوية زراعية وصناعية بالسرعة التي تسمح بها الامكانيات المادية ويجب أن تؤدي هذه التربية العملية الى احترام العمل البدوي المنتج كهدف اساسي من اهداف هذه المدارس الثانوية .

د - يوضع منهاج المدارس الثانوية الاكاديمية بحيث يمد الطلاب والطالبات للدراسة الجامعية في مختلف ميادين التخصص أو للحياة في مسلكها المختلفة .

هـ - يوضع في المدارس الثانوية الاكاديمية أو المهنية مناهج خاصة للدراسة التجارية أو لتدريب المعلمين .

و - توضع مناهج خاصة للمدارس الثانوية الزراعية أو للمدارس الثانوية الصناعية أو لمدارس العلوم المنزلية الخاصة بالبنات .

المادة ٦ - تخطط الدراسة في المرحلة الجامعية وفي دور المعلمين في ضوء نظام خاص يصدر لهذا الغرض .

١٩٦٠/٩/٢١

أحمد بن طلال

وزير الخارجية (٠٠٠)	وزير الداخلية فلاح المداحدة	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الامين الشثيطي	رئيس الوزراء بهجت التلوي
وزير المالية محمد علي الجبوري	وزير المواصلات والانشاء والتعمير النور التشاشي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية وصفي مبرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي
وزير الاقتصاد الوطني وليفي الحسيني	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة يعقوب معني		وزير الدفاع (٠٠٠)

هكذا من المراحل

الهيئة النيابة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٨،

تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بوضع النظام الآتي :

نظام مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين

رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني لفظة (موظف) الواردة في هذا النظام كل من يعمل في وزارة التربية والتعليم وفي مكاتب التفتيش والمدارس التابعة لها ، بما في ذلك الآذنة والمستخدمون سواء منهم من يعملون على حساب الحكومة في وظائف مصنفة والذين يعملون على حساب وكالة غوث اللاجئين والبلديات والاهلين وغيرهم . وتعني لفظة (الورثة) اولئك الذين كان الموظف المتوفي مسؤولاً عن عائلتهم .

المادة ٣ - تؤلف في وزارة التربية والتعليم لجنة دائمة قوامها وكيل الوزارة ومساعدته الاداري ، وحاسب الوزارة ، والمحابس المفوض فيها ، ومفتش الاولوية كل في لوائه ومديرو المعاهد كل في مهده ، للنظر في الحالات التي تقتضيها مساعدة ورثة الموظفين المحتاجين ، ويرأس اللجنة وكيل وزارة التربية والتعليم ، وترفع اللجنة تقاريرها وتوصياتها الى الوزير وهو او من ينييه يوقع على امر صرف المبالغ التي توصي اللجنة بدفعها للورثة المحتاجين .

المادة ٤ - يؤسس صندوق خاص يدعى (صندوق مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين) الغاية منه تقديم عون مالي عاجل لعائلات موظفي التربية والتعليم الذين يقضون نحبهم في اثناء الخدمة ، والذين تثبت حاجة ورثتهم العون المالي .

المادة ٥ - على محاسب وزارة التربية والتعليم ان يحسم في نهاية كل شهر من راتب كل موظف مبلغاً من المال حسب الترتيب التالي ، ولا ترد المبالغ المحسومة الى الموظف الدافع في حالة تركه الخدمة :

أ - ٢٥٠ فلساً من راتب كل موظف من موظفي الدرجة الرابعة فما فوق .

ب - ٢٠٠ فلس من راتب كل موظف من موظفي الدرجة السابعة الى الخامسة .

ج - ١٥٠ فلساً من راتب كل موظف من موظفي الدرجة العاشرة الى الثامنة .

د - ١٠٠ فلس من راتب كل موظف غير مصنف وكذلك من الآذنة والمستخدمين .

المادة ٦ - توضع المبالغ المتجمعة من هذه الحسميات الشهرية امانات في وزارة التربية والتعليم باسم (صندوق مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين) وتستثمر هذه المبالغ في احد البنوك المحلية .

المادة ٧ - في حالة وفاة موظف أو أكثر في اثناء الخدمة ، تجتمع اللجنة الدائمة المذكورة في البند (٣) آنفاً للبحث بما يلي :

أ - ان ورثة الموظف في حاجة ماسة الى العون المالي وليس لهم مصدر رزق يساعدهم على العيش .

ب - انهم لا يتناولون راتباً تقاعدياً أو انهم يتناولون راتباً تقاعدياً يقل عن عشرين ديناراً في الشهر بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة .

ج - انه ليس لهم عائل او ان الكسب المالي الذي يتاله عائلهم يقل عن عشرين ديناراً في الشهر .

المادة ٨ - عندما تثبت اللجنة الدائمة حاجة ورثة الموظف المتوفي الى العون المالي ، ترفع تقريراً بذلك مع توصياتها الى وزير التربية والتعليم ، ويقرر الوزير عندئذ صرف المبلغ الذي تقرره اللجنة ، او المبلغ الذي تراه أكثر مناسبة من صندوق ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين على ان لا يقل هذا المبلغ الذي يدفع للورثة المستحقين عن (٣٠٠) دينار ولا يزيد على (٧٠٠) دينار وان يدفع المبلغ خلال شهر واحد من وفاة الموظف .

المادة ٩ - يختلف المبلغ الذي يدفع لورثة الموظف المتوفي في حالة ما عن الاخرى بحسب عدد افراد اسرة الموظف المتوفي المحتاجين ، لا بحسب درجته في اثناء الخدمة ولا بحسب مدة خدمته ويراعى في ذلك ما يلي :

أ - يدفع للأسرة التي عدد افرادها من ١ - ٣ مبلغ ٣٠٠ - ٥٠٠ دينار .

ب - يدفع للأسرة التي عدد افرادها من ٤ - ٦ مبلغ ٥٠٠ - ٦٠٠ دينار .

ج - يدفع للأسرة التي عدد افرادها من ٧ فما فوق مبلغ ٦٠٠ - ٧٠٠ دينار .

المادة ١٠ - في حالة إصابة موظف او أكثر بعاثة تمنعه عن العمل او بمرض مزمن ، توصي اللجنة الدائمة - على ضوء تقرير اللجنة الطبية العليا - بتخصيص مبلغ من صندوق مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين على الاسس نفسها التي يعمل بها في حالة الوفاة الواردة في المادة (٩) اعلاه .

المادة ١١ - يستفاد من المبالغ المتجمعة في الصندوق المذكور في المادة (٤) اعلاه بالشكل التالي : اذا كان للموظف المتوفي او المصاب بعاثة دائمة او مرض مزمن ، ابن او ابنة في احدى الجامعات فيحق للجنة زيادة على ما جاء في المادة (٨) والمادة (٩) اعلاه ان توصي بالانفاق عليه لاتمام دراسته الجامعية مع مراعاة ما يلي :

١ - ان يكون المبلغ اللازم متوفراً في الصندوق .

٢ - ان يعتبر المبلغ ديناً مؤقتاً مكفوفاً من جهة معتبرة ويسترد الى الصندوق من الطالب بعد تخرجه وعمله على اقساط تقدرها اللجنة الدائمة .

المادة ١٢ - اذا زاد المبلغ المتجمع في الصندوق على عشرة الاف دينار فتقرر اللجنة بموافقة وزير التربية استغلال المبلغ الزائد بالطرق التي تراها مناسبة في مساعدة بعض ابناء الموظفين المحتاجين من حيث التعليم العالي على ضوء الامكانيات المالية المتوفرة بطريقة الاقتراض المؤقت المكفول كما في المادة (١١) اعلاه فقرة (٢) .

المادة ١٣ - يخضع الصندوق للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة .

١٩٦٠/٩/٢٩

محمد بن طهول

مصطفى خليفة

سمير الرفاعي

وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة وزير الداخلية رئيس الوزراء بالوكالة قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم
جميل التوتوني فلاح المداحة محمد الامين الشنيطي

وزير الداخلية وزير المواصلات والانشاء والتعمير وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
محمد علي الجعبري انور النشاشيبي وصفي مبرزا

وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة وزير الدفاع
وليفيق الحسيني يعقوب معمر (٠٠٠)

هكذا من الأهل

لوائح النيابة

بمقتضى المادة ١٤ من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٨ ،
تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بوضع النظام الآتي :

نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل

رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٠ » ويقرأ مع النظام رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تلتى كلمة (ستين) الواردة في البند الاول من المادة (٢٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بعبارة (خمس سنوات) .

١٩٦٠/٩/٢٩

محمد بن طهول

مصطفى خليفه سيم الرفاعي

وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة وزير الداخلية رئيس الوزراء بالوكالة قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم
جميل التوتونجي فلاح المداحه محمد الامين الشقيطي

وزير العدلية وزير المواصلات والانشاء والتعمير وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
محمد علي الجمبري انور النشاشي وصفي ميرزا

وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة وزير الدفاع
وليفق الحسيني يعقوب معمر (١٠٠)

لوائح النيابة

بمقتضى المادة (٤٤) من قانون المعارف العام لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٨ ،
تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور بوضع النظام الآتي :

نظام ضريبة المعارف المعدل

رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ضريبة المعارف المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلتى المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :
« المادة (٦) يعين الموظفون المذكورون في المادة الخامسة من هذا النظام بقرار من لجنة ضريبة المعارف وتسري عليهم احكام نظام الموظفين المدنيين المعمول به » .

١٩٦٠/٩/٢٩

محمد بن طهول

مصطفى خليفه سيم الرفاعي

وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة وزير الداخلية رئيس الوزراء بالوكالة قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم
جميل التوتونجي فلاح المداحه محمد الامين الشقيطي

وزير العدلية وزير المواصلات والانشاء والتعمير وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
محمد علي الجمبري انور النشاشي وصفي ميرزا

وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة وزير الدفاع
وليفق الحسيني يعقوب معمر (٠٠٠)

هكذا من الاصل

رؤية النيابة

بمقتضى المادة (١٥) من قانون تنظيم شؤون المياه رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٠ ،

تأمر — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — بوضع النظام الآتي :

نظام لوازم سلطة المياه المركزية

رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٠

صادر بالاستناد إلى المادة (١٥) من قانون تنظيم شؤون المياه رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام لوازم سلطة المياه المركزية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

أ - اللوازم

المهمات والادوات والآلات والمواد والاشياء اللازمة لاشغال سلطة المياه المركزية ومشاريعها .

ب - المدير

مدير عام سلطة المياه المركزية أو من يقوم مقامه بمقتضى قوانين وانظمة السلطة المعمول بها .

ج - مجلس السلطة

هو المجلس المعين بالاستناد إلى المادة الثالثة من قانون تنظيم شؤون المياه .

الفصل الاول

شراء اللوازم

المادة ٣ - أ - يجوز لمدير سلطة المياه المركزية شراء اللوازم التي لا تزيد قيمتها على ثلاثماية دينار بمعرفة لجنة مؤلفة من ثلاثة موظفين ينتخبهم من موظفي السلطة تعرف بلجنة المشتريات المحلية شريطة توفر المخصصات في الموازنة ويمتنع تقسيم كميات اللوازم للاغراض المتشابهة إلى صفقات متعددة قيمة الواحدة منها ثلاثماية دينار .

ب - يجوز لرؤساء الأقسام شراء لوازم لا تزيد قيمتها على خمسين دينارا بدون لجنة مشتريات .

ج - أما إذا زادت قيمة اللوازم على ثلاثماية دينار فيكون شراؤها عن طريق لجنة عطاءات السلطة أو اللجان الفرعية التي تعينها لجنة العطاءات .

د - في الحالات الاستثنائية المستعجلة يجوز للمدير بموافقة رئيس الوزراء شراء لوازم تزيد قيمتها على الثلاثماية دينار دون الرجوع إلى لجنة العطاءات المركزية . وكذلك يجوز للمدير شراء اللوازم دون عطاءات إذا كانت هذه اللوازم لا تنتجها الا شركة واحدة كالاسمنت مثلاً أو كانت قطع غيار للمهمات الآلية والكهربائية من نوع معين .

المادة ٤ - يعين مجلس السلطة لجنة تعرف بلجنة عطاءات سلطة المياه المركزية من ثلاثة موظفين من كبار موظفي السلطة ويعين المدير احد موظفي السلطة سكرتيراً لهذه اللجنة ولا يجوز له (السكرتير) الاشتراك في عضوية أية لجنة مشتريات . في حالة تغيب احد اعضاء اللجنة يتتدب المدير موظفاً آخر يحل محله طيلة غيابه .

المادة ٥ - على اللجنة أن تتخذ محضراً لجلساتها تدون فيه وقائع كل جلسة وعلى الاعضاء التوقيع على هذه المحاضر .

المادة ٦ - يجوز للجنة العطاءات المركزية أن تعين لجاناً فرعية حسبما ترى ذلك ضرورياً ، تنيط بها الوظائف المخولة اليها كلياً أو جزئياً وعلى هذه اللجان أن تقدم للجنة العطاءات المركزية نسخة عن كل قرار تتخذه أو مقابلة تقدمها ويجب أن تؤلف هذه اللجان من موظفي سلطة المياه المركزية .

المادة ٧ - على المدير أن يطرح عطاء باللوازم المطلوبة وان يعلن عنه في الجرائد المحلية أو الاجنبية موضعاً فيه عدد وكميات اللوازم المطلوبة وموعد تقديم العطاء وقيمة الكفالة المطلوبة وله أن ينشر هذا الاعلان في جريدة واحدة أو أكثر حسبما يرى ذلك ضرورياً .

المادة ٨ - يجوز للجنة العطاءات أن تطلب بدون اعلان في الجرائد الى شركات تجارية أو تجار معروفين من تعهد فيهم المقدره أن يتقدموا للاشتراك في عطاء اللوازم المطلوبة خلال مدة معينة في الحالات التالية :

أ - عند وجود ظروف خاصة تستدعي الاستعجال في شراء اللوازم وفي هذه الحالة يجب على اللجنة أن تتخذ قراراً توضح فيه هذه الظروف .

ب - في جميع مشتريات المطبوعات .

المادة ٩ - على سكرتير لجنة العطاءات أن يحفظ العطاءات المقدمة من المتقدمين في صندوق يحكم ذي ثلاثة مفاتيح مختلفة يحتفظ كل عضو من أعضاء اللجنة بواحد منها .

المادة ١٠ - عند انقضاء المدة الضرورية لتقديم العطاءات تفتح ظروف العطاءات بحضور اللجنة وتسجل من قبل السكرتير ويوقع عليها الاعضاء .

المادة ١١ - تدقق اللجنة في العطاءات وتفحص المينات الواردة مع العطاءات من جهة انواعها وكونها جيدة وحائزة الاوصاف المطلوبة أم لا وعليها أن تستأنس بتقارير المختبرات الحكومية أو غيرها لتقرير جودة المواد وصلاحياتها ويحق لها الاسترشاد بأراء الخبراء أو الموظفين من داخل أو خارج السلطة .

هكذا من الأصيل

المادة ١٢ - أ - لا ينظر في العطاءات النافسة إلا في الأحوال التي تكون معالجة النقص الموجود فيها ممكنة دون أن يلحق جراح ذلك أخصاف بالمناقضين الآخرين وعلى كل يجب تصحيحها قبل قبولها .

ب - لا تقبل العطاءات البرقية أو التي ترد متأخرة .

المادة ١٣ - أ - يقبل العطاء الأقل سعراً إذا كان السعر معقولاً وكانت اللجنة مقتنعة بأهلية مقدمه . وإذا لم يقبل العطاء الأقل سعراً أو رفض لعدم أهلية مقدمه فعلى اللجنة في كلتا الحالتين أن تدون الأسباب .

ب - عندما يقبل العطاء تختم العيّنات المقدمة مع العطاء المقبول بحضور اللجنة وتحفظ لدى السكرتير ، أما البيان الأخرى فتد إلى أصحابها على نفقتهم بناء على طلبهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعليق صورة القرار على اللوحة الخاصة .

ج - على سكرتير اللجنة أن يعلق على لوحة خاصة في مكان بارز من مكتب لجنة العطاءات نسخة عن قرار القبول خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار ويصدر تعليق الصورة بينة كافية على صدور القرار .

المادة ١٤ - يجب أن يكون لدى اللجنة ثلاثة عروض على الأقل عند تقرير قبول العطاء المناسب وفي حالة عدم توفر هذا العدد فعلى اللجنة أن تنيد طرح العطاء مرة ثانية مع مراعاة أحكام المادة (٧) .

المادة ١٥ - تقرر اللجنة قبول العطاء المناسب بعد طرحه للمرة الثانية بغض النظر عن عدد العطاءات المقدمة .

المادة ١٦ - في حالة عدم ورود عطاءات أو في حالة ما إذا كانت الأسعار المعروضة أعلى من الأسعار الرائجة فتلجنة العطاءات المركزية أن تؤمن شراء اللوازم بالطرق التالية :

أ - تؤلف لجنة فرعية لشراء اللوازم عموماً أو من البلاد العربية المجاورة .

ب - أو تقوم بمخابرة الشركات المنتجة لذلك النوع من اللوازم وعلى ضوء النتائج التي ترددها تقرر الشراء وبشروط في هذه الحالة أن تكون اللجنة قد حصلت على أسعار وشروط من ثلاث شركات على الأقل .

المادة ١٧ - يشترط لقبول العطاء أن يكون مرفقاً بكفالة تعين لجنة العطاءات قيمتها تكون هذه الكفالة إما نقداً يسلم لحاجب السلطة بموجب وصول أو كفالة مصرفية أو تحويلاً مصدقاً من البنك المسحوب عليه في المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ١٨ - يجب أن تحفظ جميع الأوراق المتعلقة بكل عطاء ضمن اضبارة كيما يرجع إليها عند الحاجة .

المادة ١٩ - عند تساوي العطاءات في الأسعار والشروط والأوصاف تجري اللجنة اقتراعاً عليها .

المادة ٢٠ - عندما يقصر المتعهد الذي أحيل إليه العطاء في تقديم اللوازم سواء بالنسبة للوصف والنوع والجودة أو بالنسبة لعدد التسليم فعلى لجنة الاستلام والتسليم المذكورة في المادة (٢٧) أن تعلم لجنة العطاءات المركزية لتفصل في موضوع التقصير .

المادة ٢١ - لا تنفذ جميع قرارات لجنة العطاءات المركزية وقرارات اللجان الفرعية المنشقة عنها ما لم يوافق عليها المدير خلال مدة عشرة أيام من تاريخ صدور القرار وعلى اللجنة المركزية أو اللجنة الفرعية المتعلقة بها القرار أن تقدم قرارها إلى المدير خلال مدة خمسة أيام من تاريخ إصدار القرار . وإذا لم يوافق المدير على أي قرار خلال هذه المدة يعتبر باطلاً .

المادة ٢٢ - لا تؤدي قيمة اللوازم المشتراة إلا بعد تنظيم مستند ادخالات باللوازم ولا تؤدي قيمة العطاء إلا بعد انجاز الأعمال المطلوبة في العقد ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .

المادة ٢٣ - يجب الاحتفاظ بسجلات اللوازم تدون فيها كافة الادخالات والاخراجات بموجب مستندات وأن يبين الرصيد عند كل ادخال أو اخراج .

المادة ٢٤ - يوضع مع كل صنف من المواد الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون فيها ما يجري ادخاله أو اخراجه من اللوازم حالاً على أن يوقع الموظف المسؤول حذاء كل نفقة .

المادة ٢٥ - توجه طلبات صرف اللوازم إلى رئيس قسم المستودعات وتكون هذه الطلبات موقعة من رئيس القسم المختص أو من يقوم مقامه .

المادة ٢٦ - كل موظف عهد إليه بحفظ اللوازم التي تخص سلطة المياه المركزية يكون مسؤولاً شخصياً عن المحافظة عليها ويجب ربطه بكفالة مالية معتبرة مصدقة من لدن الكاتب العدل ويدين قيمتها المدير .

المادة ٢٧ - للمدير أن ينتدب الموظفين اللازمين للإشراف على عملية الاستلام والتسليم والإشراف على تنفيذ شروط القرارات والاتفاقيات المبرمة بين اللجان المعنية بهذا النظام والمتعهدين للتبث من صحة انطباق اللوازم المسلمة على النماذج والشروط والأوصاف المعنية في العقود والاتفاقيات ، وعلى لجنة الاستلام والتسليم أن تعلم لجنة العطاءات المركزية لتفصل في موضوع تقصير المتعهد إذا كانت قيمة العطاء تزيد على (٣٠٠) دينار وتعلم المدير ليفصل في موضوع التقصير إذا كانت القيمة تقل عن (٣٠٠) دينار .

المادة ٢٨ - للمدير أن ينتدب من يختاره من موظفي دائرته للقيام بتفتيش لمستودعات اللوازم التابعة للسلطة وعليهم أن يقدموا تقريراً بنتيجة التفتيش .

المادة ٢٩ - على مأمور المستودع أن يقدم بلا ابطاء تقريراً إلى المدير حال اكتشافه أي فقدان أو تلف أو ضرر باللوازم وأي تبائن بين موجود السجل وموجود المستودعات .

المادة ٣٠ - على رئيس قسم المستودعات أن يزود المدير في كل نصف سنة أي في أول نيسان وأول تشرين الأول من كل سنة بقائمة تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الزائدة عن الاحتياج .

المادة ٣١ - يجوز للسلطة إصدار تعليمات لتنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة ٣٢ - يطبق نظام اللوازم رقم (١) لسنة ١٩٥١ وتعديلاته في الحالات التي لم يرد فيها نص في هذا النظام .

١٩٦٠/١٠/١٠

محمد بن طهول

مصطفى خليفة

سمير الرفاعي

وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة ، وزير الداخلية ، رئيس الوزراء بالوكالة قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم
جميل التوتونيحي فلاح المداهمة عبد الامين الشقيطي

وزير المالية ، وزير المواصلات والانشاء والتعمير ، وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
محمد علي الجعبري انور النشاشيبي وصفي مبرزا

وزير الاقتصاد الوطني ، وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة ، وزير الدفاع
رفيق الحسيني يعقوب معمر ماكاف النابز

هكذا من الأهل

واقعت حياة النياة الجلية على الاتفاق التالي المقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما والى ما وراثتهما :

اتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية

بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما والى ما وراثتهما

بما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو النيوس - الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٧ كانون اول عام ١٩٤٤ (المشار اليها فيما بعد بالمعاهدة).

ولما كان من المرغوب فيه تنظيم المواصلات الجوية الدولية بطريقة مأمونة ومنسقة والعمل جهد استطاعتهما على اثناء التان الدولي في هذا المضمار.

ورغبة منهما في تنشيط النقل الجوي الدولي بأقل الاجور على اسس اقتصادية سليمة ، وتأميناً للقوائد العديدة غير المباشرة لهذا النوع من النقل لمصلحة البلدين .

ورغبة منهما في عقد اتفاق جوي يهدف الى ترقية النقل التجاري الجوي المنتظم بين بلديهما والى ما وراثتهما .
فقد عينا مندوبيهما المفوضين الموقعين ادناه لهذا المقد واللذين وافقا بناء على تفويض من حكومتيهما على عقد الاتفاق الآتي :

المادة الاولى

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحق في تشغيل الخطوط الجوية المدنية في ملحق هذا الاتفاق (والتي سيطلق عليها فيما بعد الخطوط الجوية المدنية) وذلك بنية انشاء خطوط جوية على الطرق المدنية في الملحق (المعرفة فيما بعد بالطرق الجوية المدنية) .

المادة الثانية

١ - يمكن تشغيل الخطوط الجوية المدنية فوراً او في تاريخ لاحق وفقاً لرغبة الطرف المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق ، وليس قبل ذلك :

أ - للطرف المتعاقد الذي منحت له حقوق النقل تعيين مؤسسة او مؤسسات جوية والتي سيطلق عليها فيما بعد (مؤسسات النقل الجوي) لاشتمار الخطوط الجوية المدنية .

ب - على الطرف المتعاقد الآخر ان يصدر الترخيص اللازم لمؤسسة او لمؤسسات النقل الجوي المدنية دون ابطاء ، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (٢) من هذه المادة واحكام المادة الخامسة من هذا الاتفاق .

٢ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بأن يطلب الى مؤسسة النقل الجوي المدنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر اثبات اهلها لتنفيذ الشروط التي تفرضها القوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل الطرف المتعاقد الذي يمنح الحقوق لأجل اشارة الخسائفة الجوية الدولية .

المادة الثالثة

رغبة في عدم التمييز بين الطرفين وتحقيقاً للمساواة في المعاملات ، فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

أ - تنفى من جميع الرسوم الاهلية بما في ذلك رسوم الجمارك والتفتيش مواد التموين وقطع النيار والقطع الاحتياطية والزيوت والشحوم التي تكون على متن طائرة من الناقلات المعنية على ان تكون خاضعة للانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد وعلى ان تظل على متن الطائرة ما لم تسمح السلطات المختصة بانوالها وفي هذه الحالة يجب ان تكون السلوازم تحت الحراسة الجمركية الى ان يحين وقت استعمالها من قبل الناقل او يعاد تصديرها .

ب - تنفى من الرسوم الجمركية ورسوم الفحص كيميائيات الوقود والزيوت والشحوم وقطع النيار والآلات التي تجلب من قبل الناقلات المعنية بقصد استعمالها للطائرات على ان تكون خاضعة للانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد ولو ان مثل هذه الادوات تكون موجودة هناك ومثل هذه اللوازم يجب ان توضع تحت الاشراف الجمركي الى ان تستعمل او يعاد تصديرها .

المادة الرابعة

أ - تسري كافة القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين فيما يختص بدخول او خروج الطائرات على مؤسسات النقل الجوية المعنية من قبل الطرف الاخر بغض النظر عن جنسيتها وتعامل كما تعامل سائر الناقلات اثناء وجودها فوق اراضيها .

ب - تسري القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول وخروج الركاب والملاحين والبضائع الى ومن اراضيها (كقوانين الدخول والخروج والهجرة وجوازات السفر والجمارك والحجر الصحي) على الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها طائرات المؤسسات التي يعينها الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الخامسة

يحفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق نقض او تمتع اي مؤسسة نقل جوي بالحقوق المدنية في ملحق هذا الاتفاق وبفرض ما يراه ضرورياً من القيود للتمتع بهذه الحقوق وذلك في حالة عدم قناعته بأن جزءاً هاماً من ملكية هذه المؤسسة في يد الطرف المتعاقد الاخر او في يد رعاياه . وكذلك في حالة مخالفة المؤسسة للقوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد المذكور في المادة الرابعة ، او في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقاً لهذا الاتفاق وملحقه .

المادة السادسة

تحدد اجور النقل التي تتقاضاها مؤسسات النقل الجوي المدنية من قبل اي من الطرفين المتعاقدين على اي من الطرق المدنية او جزء منها ، وفقاً للاجور المعمول بها لدى مؤسسة النقل الجوي العالمية (IATA) وفي حالة عدم إمكانية تحديدها على هذا الاساس ، يحدد السعر من قبل المؤسسات المعنية صاحبة الشأن بموافقة سلطات الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة

يسجل هذا الاتفاق وملحقاته لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة الثامنة

أ - اذا رغب اي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذا الاتفاق او ملحقه فله ان يطلب الدخول في مشاورات مباشرة بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين ويجب ان تبدأ هذه المشاورات في خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب ، ويبدأ العمل بما اتفق عليه هذه السلطات من تعديلات بعد تأييدها بمذكرات يتبادلها الطرفان المتعاقدان بالطرق الدبلوماسية .

ب - ان تعديل الخطوط الجوية المدنية من قبل اي من الطرفين المتعاقدين لا يعتبر تعديلاً لهذا الاتفاق ما لم يتناول ذلك النقاط المستثناة لدى احد الطرفين . وهكذا ينطبق لاي منهما تغيير الطرق الجوية المدنية على ان يشعر الطرف الاخر بهذا التغيير دون اي تأخير .

هكذا من الأجل

المادة التاسعة

إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق أو ملحقه ولم يتمكن من الوصول إلى تسويته بالمفاوضات المباشرة جاز لهما ، بالاتفاق ، على إحالة موضوع الخلاف إلى هيئة تحكيم يختارها ، أو إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه ، ويتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرار الصادر من قبل هيئة التحكيم المذكورة أو محكمة العدل الدولية.

المادة العاشرة

لاي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت يشاء أن يعلم الطرف المتعاقد الآخر في رغبته في إنهاء هذا الاتفاق ، على أن يبلغ هذا الإعلان في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مضي مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تسلم الطرف المتعاقد الآخر الإعلان ، إلا إذا تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب النقض قبل انقضاء هذه المدة ، وإذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلام هذا الإعلان يعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا الإعلان.

المادة الحادية عشرة

فيما يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق ، يقصد بعبارة (سلطات الطيران) ، بالنسبة للحكومة الأردنية « مدير عام الطيران المدني ، أو أي شخص أو هيئة يعهد إليها القيام بوظائفه الحالية . وبالنسبة للحكومة البلجيكية ، وزير المواصلات مصلحة الطيران المدني أو أي شخص أو هيئة يعهد إليها القيام بوظائف الوزير المذكور .

المادة الثانية عشرة

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول مبدئياً لدى توقيعه وحسباً لدى تبادل وثائق الأبرام . ثباتاً لذلك وقع التديقان الموقعان بهما من سلطة مخولة من حكومتهما على هذا الاتفاق ووضعاً عليه ختميهما .

١٩

حرر في عمان باللغة الانجليزية على نسختين من يوم
عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
عن حكومة المملكة البلجيكية

الملحق (أ)

١ - للمؤسسات التي تميمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حق تشغيل خطوط جوية على كل الطرق المعبية في كلا الاتجاهين والهبوط في الأراضي البلجيكية لأغراض تجارية (نقل الركاب والبضائع والبريد) في النقاط المبينة في هذه الفقرة .

جدول الرحلات

١ - أ - الطرق الجوية التي يحق استثمارها من قبل مؤسسات النقل الجوي التي تميمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
ب - حقوق النقل الجوي بين الأردن والبلدان المارة بها إلى بلجيكا وإلى ما وراءها في كلا الاتجاهين .
٢ - للمؤسسات التي تميمها حكومة المملكة البلجيكية حق تشغيل خطوط جوية على كل من الطرق المعبية في كلا الاتجاهين بالهبوط في الأراضي الأردنية لأغراض تجارية (نقل الركاب والبضائع والبريد) في النقاط المبينة في هذه الفقرة .

جدول الرحلات

٢ - أ - الطرق الجوية التي يحق استثمارها من قبل مؤسسات النقل الجوي التي تميمها حكومة المملكة البلجيكية .
ب - حقوق النقل الجوي بين بلجيكا والبلدان المارة بها إلى الأردن وما وراءها في كلا الاتجاهين .
٢ - ج - لا يحق لمؤسسات النقل الجوي المعبية من قبل حكومة المملكة البلجيكية استثمار حقوق النقل الجوية فيما بين الأردن ولبنان ، الجمهورية العربية المتحدة ، الكويت ، والمملكة العربية السعودية وبالعكس .
٢ - د - لا يسمح لمؤسسات النقل الجوي المعبية من قبل المملكة البلجيكية بالهبوط والممرور فوق إسرائيل في طريقها إلى أو من الأردن .

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار تعديل التعريفات الجمركية الذي وضعه صاحب المصالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا إجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني
وليفيق الحسيني

وزير المالية بالوكالة
يعقوب معمر

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
١/١٥	شمع خنزير الخ ..	١١ %	٢٥ %
٢/١٥	شحوم ودهون فضائل البقر الخ ..	"	"
٣/١٥	سنازين شحم الخنزير الخ ..	"	"
٤/١٥	شحوم وزيتو اسماك الخ ..	"	"
٦/١٥	شحوم وزيتو حيوانية اخر الخ ..	"	"
٧/١٥	زيت جوز هند زيت طولوكوما الخ ..	"	"
١٥/٧ ح	المحتوي على اقل من ٣٠ % من الحموضة	"	"
١٥/٧ ح	غيرها	"	"
١٥/٧ ط	زيت ذرة ، زيت صويا الخ ..	"	"
١٥/٧ م	غيرها	"	"
١٥/١٢	شحوم وزيتو نباتية مهدرجة الخ ..	"	"
١٥/١٣	مرغرين ، تقليد شحم الخنزير وغيرها من الشحوم الغذائية المحضرة	"	"
	أ - السمن النباتي المحضر من الزيوت النباتية المجمدة بالدرجة والتي ادخلت عليها عمليات تصنيع باضافة مواد لتحسين اللون أو النكهة أو الرائحة أو الطعم سواء كانت مبرغلة (بطريقة تسليط الهواء المضغوط) أم لا	٢٥ %	٢٥ %
	ب - غيرها	٢٥ %	٢٥ %

هكذا من الأصل